

القاعدة التاسعة

إدراك دور أصحاب المصالح

• التنظيم والسياسات التي تكفل حماية حقوق أصحاب المصالح

تحتزم الشركة وتحمي حقوق أصحاب المصالح في جميع معاملاتها وتعاملاتها الداخلية والخارجية، فوضعت الشركة ضمن إطار حوكمة الشركات سياسات تشمل على القواعد والإجراءات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح وتقوم بتحديثها، كي تتيح حصولهم على تعويضات في حال انتهاك أي من حقوقهم، وذلك وفقاً لما استقرت عليه القوانين الصادرة في هذا الشأن.

وتشتمل السياسة المعتمدة من قبل الشركة في هذا الشأن على الآتي :

- أن التعامل مع أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة يتم بذات الشروط التي تطبقها الشركة مع الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح دون أي تمييز أو شروط تفضيلية.
- وحدة وسهولة الإجراءات التي يتم إتباعها في حال إخلال أي من الأطراف بالتزاماته، فلا يوجد ثمة تمييز بين عقد وآخر بين أصحاب المصالح والشركة
- تعويض أصحاب المصالح في حالة إنتهاك حقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود.
- المحافظة على علاقات جيدة مع العملاء والموردين مع المحافظة على سرية المعلومات .
- آلية لتسوية أي شكاوى أو خلافات قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح.

• تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة.

في سبيل عدم تعارض معاملات أصحاب المصالح سواء كانت عقود أو صفقات مع الشركة مع مصلحة المساهمين يؤخذ بعين الاعتبار ألا يحصل أي من أصحاب المصالح على أية ميزة من خلال تعامله في العقود والصفقات التي تدخل في نشاطات الشركة الاعتيادية، كما تضع الشركة سياسات ولوائح داخلية تتضمن آلية واضحة لترسية العقود والصفقات بأنواعها المختلفة، وذلك من خلال المناقصات أو أوامر الشراء المختلفة.

كما ان الشركة قامت بوضع آليات وأطر تكفل الاستفادة القصوى من إسهامات أصحاب المصالح بالشركة وحثهم على المشاركة في متابعة نشاطها، بما يتفق مع تحقيق مصالحها على الوجه الأكمل. حيث تتيح الشركة لأصحاب المصالح إمكانية الحصول على كافة المعلومات والبيانات ذات الصلة بأنشطتهم، بحيث يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم، كما سهلت الشركة قيام أصحاب المصالح بإبلاغ مجلس إدارة الشركة عن أي ممارسات غير سليمة قد يتعرضون إليها من قبل الشركة، مع توفير الحماية المناسبة للأطراف التي تقوم بالإبلاغ.